



الفصل الثاني

سياسات بنك السودان المركزي



الفصل الثاني

سياسات بنك السودان المركزي

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2007 مشتملةً على أربعة محاور هي: السياسة النقدية والتمويلية، سياسات النقد الأجنبي، السياسات المصرفية، وسياسات إصدار وإدارة العملة.

أولاً: السياسة النقدية والتمويلية :

1. أهداف السياسة:

هدفت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2007 والسياسة المالية والسياسات الأخرى ذات الصلة الي تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي تمثلت في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 % والمحافظة على معدل تضخم في حدود 8 % في المتوسط ، وذلك بإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود قدره 24 % ، و العمل على إستقرار ومرونة سعر الصرف.

وقد عمل بنك السودان المركزي على إدارة وتنظيم السيولة حيث مكن من توفير قدر نسبي منها لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي و إحتواء الضغوط التضخمية و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وذلك بتوظيف أدوات السياسة النقدية بالتركيز على الأدوات غير المباشرة.

وبالنسبة للأداء الفعلي للمؤشرات الإقتصادية الكلية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم 8.2 % في عام 2007 مقارنةً بالمستهدف البالغ 8 %، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10.5 % مقارنةً بالمستهدف البالغ 10 % . أما معدل نمو عرض النقود فقد إرتفع بنسبة 10.3 % وهو أقل من النسبة المستهدفة 24 %، يرجع ذلك إلى إنخفاض صافي الأصول الأجنبية وذلك علي الرغم من الإجراءات التي إتخذها بنك السودان المركزي خلال عام 2007 بغرض توفير موارد إضافية للمصارف لتمويل القطاع الخاص والمتمثلة في تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي القانوني من 13 % الي 11 %، شراء شهادات المشاركة والإستثمار الحكومية من بعض المصارف بمبلغ 132.3 مليون جنيه وإيداع ودائع استثمارية طرف بعض المصارف بمبلغ 867.8 مليون جنيه لزيادة قدرتها التمويلية.

2. أدوات السياسة النقدية :

أ/ عمليات السوق المفتوحة :

تم التركيز على عمليات السوق المفتوحة في الصكوك الحكومية ممثلة في شهادات مشاركة الحكومة - شهامة - (GMCs) وشهادات الإستثمار الحكومية - صرح - (GICs) وشهادات إجارة البنك المركزي - شهاب - (CICs) ، إضافة إلي عمليات بيع النقد الأجنبي لإدارة وتنظيم السيولة خلال العام 2007 .

ب/ الاحتياطي النقدي القانوني :

ألزمت السياسة المصرفية بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان المركزي في شكل احتياطي نقدي قانوني من جملة الودائع لكل من العملتين المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن 13 % . وقد تم تعديل تلك النسبة في مايو 2007 الي 11 % ، مع تجزئة النسبة بحيث تكون 8 % نقداً 3 % في شكل شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب)، وذلك بهدف إتاحة موارد مالية إضافية للمصارف لزيادة قدرتها التمويلية .

ج/ السيولة الداخلية :

تُرك أمر تحديد نسبة السيولة الداخلية للمصارف مع استصحاب نسبة 10 % كمؤشر . وقد بلغت نسبة السيولة النقدية الداخلية الفعلية للمصارف 18.5 % في المتوسط بنهاية ديسمبر 2007 مقارنة 13.2 % في المتوسط بنهاية ديسمبر 2006 .

د/ هوامش أرباح المربحات :

تم تحديد هوامش أرباح المربحات بنسبة 10 % كمؤشر خلال العام 2007 . وقد تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي للهوامش (مرجحة بالتمويل) بين 11.4 % و 12.6 % لكل المصارف ، بينما تراوح مدى هوامش أرباح المربحات بين 6.7 % و 18 % .

3/ سوق ما بين المصارف :

مازال السوق غير نشط وغير فعّال في إدارة السيولة بالرغم من تشجيع بنك السودان المركزي للمصارف العاملة بحفظ الودائع والتمويل بالعملتين المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية فيما بينها .

4/ تمويل المصارف من بنك السودان المركزي :

استمر بنك السودان المركزي في القيام بدوره كمقرض أخير للمصارف خلال العام 2007 عبر نوافذ التمويل المتاحة في السياسة، حيث تم تقديم التمويل للمصارف عن طريق وضع ودائع استثمارية ببعض المصارف وشراء الأوراق المالية الحكومية من بعضها لمعالجة عجزها السيولي خلال النصف الثاني من عام 2007 ، بالإضافة إلي تقديم تمويل لمعالجة الفجوات الموسمية للتمويل عن طريق نافذة التمويل الاستثماري .

5/ إجراءات وضوابط أخرى :

ساعدت الإجراءات والضوابط التي حددتها سياسات بنك السودان المركزي للعام 2007 متمثلة في أسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط المصرفية العامة فيما يتعلق برسوم الخدمات المصرفية والتطبيق السليم لصيغ المعاملات الإسلامية في الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة رؤوس أموال المصارف ودخول مصارف جديدة في سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع الودائع المصرفية زيادة التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الخاص، من 11,139.6 مليون جنيه عام 2006 إلى 12,998.5 مليون جنيه عام 2007 بمعدل 16.7 % ، وقد ارتفعت نسبة التمويل إلي إجمالي الودائع من 90.5 % بنهاية ديسمبر 2006 إلي 93.2 % بنهاية ديسمبر 2007 .

ثانياً: سياسات النقد الأجنبي :

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2007 إلى المحافظة على إستقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء إحتياطيات وإستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره .

فيما يلي استعراضاً لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام 2007 :

- تم إجراء عدد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة وذلك علي النحو التالي :
- السماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي بتحويلات من الخارج فقط و حظر تغذيتها بالمبالغ النقدية والمبالغ المشتراة من المصارف والصرافات والمبالغ المحولة أو المدفوعة من الحسابات الخاصة .
 - حظر الصرافات من البيع لأغراض الاستيراد .
 - السماح للمصارف بالبيع نقداً للجمهور في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى .
 - إلغاء نسب الهوامش المحصلة على الاعتمادات الخاصة بالاستيراد وترك للمصارف تحديد الهامش المناسب حسب الجدارة الائتمانية للعميل .
 - التحول من التعامل بالدولار الأمريكي الي العملات الحرة الأخرى .
 - تقديم النصح للمصارف وعملائها للعمل على التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الأخرى وذلك بغرض تفادي مخاطر التعامل بالدولار الأمريكي .
 - إلغاء شرط الحصول علي موافقة البنك المركزي المسبقة عند شراء المصارف التجارية العملات الأجنبية مقابل الدولار من مراسليها بالخارج والإبقاء على شرط أن يكون المصرف المراسل من المصارف النشطة في أحد المراكز الدولية وان يكون من مصارف الدرجة الأولى .
- أما في مجال سعر الصرف، فقد ارتفع سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ 2.0133 جنية للدولار بنهاية ديسمبر 2006 إلى مبلغ 2.0526 جنية للدولار بنهاية ديسمبر 2007.

ثالثاً: السياسات المصرفية والرقابية:

لاستكمال هيكله الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بما يحقق السلامة المصرفية وبناء جهاز مصرفي قوى وقادر على تقديم خدماته بالكفاءة المطلوبة، تبنى بنك السودان المركزي خلال العام 2007 السياسات المصرفية والرقابية التالية:-

- 1 - إعادة هيكله المصارف لتقوية وتعزيز مراكزها المالية .
- 2 - الشروع في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي و تشكيل التحالفات المصرفية كبداية لتنفيذ المشروع.



- 3 - الإستمرار في خصخصة بنوك القطاع العام.
- 4 - تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في المصارف القائمة بدلاً من تأسيس مصارف جديدة.
- 5 - الاستمرار في ترخيص المصارف التقليدية وفروع المصارف الأجنبية بالجنوب .
- 6 - إعداد السياسات والعمل على تطوير الضوابط الرقابية والإشرافية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- 7 - البدء في إعداد اللوائح المنظمة لترخيص وعمل وكالات التصنيف الوطنية وشركات الاستعلام والتقييم الائتماني.
- 8 - رفع كفاءة أجهزة الرقابة بالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards (IAS) ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institution (AAOIFI) ، وإستكمال تنفيذ توصيات برنامج التقييم المالي (FSAP) Financial Sector Assessment Program .
- 9 - العمل على تطوير إدارات المخاطر بالمصارف .
- 10 - إنشاء نظام للتسوية الإجمالية الآنية (Real Time Gross Settlement (RTGS)، مع التوسع في نشر الصرافات الآلية ونقاط البيع، واستخدام المقاصة الإلكترونية لتشمل الأقاليم.

فيما يلي استعراضاً لأداء السياسات المصرفية والرقابية للعام 2007 :

(1) رقابة وتنمية الجهاز المصرفي :

- بهدف تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته ، تم إعداد وإصدار اللوائح والضوابط المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي والتقليدي ، إضافة إلى تطوير وتفعيل إجراءات الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية. وفي هذا الإطار تم إنشاء وكالة للمعلومات الائتمانية وترفيه وحدات المعلومات بالمصارف الي إدارات متكاملة للمخاطر، وبموجب ذلك صدرت عدة موجهات لتفعيل عمل تلك الإدارات فيما يختص بتطوير وتقوية نظم إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي ، وقد شهد العام 2007 تطوير وتوسيع برنامج قاعدة بيانات مخاطر العملاء وربط المصارف تقنياً بقاعدة البيانات واصبح القسم المختص ببنك السودان المركزي يتلقى البيانات إلكترونياً .
- أما فيما يختص بالأسس والضوابط الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية، فقد تم إصدار المنشور رقم 2007/19 بتاريخ 2007/10/22 والذي تقرر بموجبه زيادة رأس المال المدفوع لفروع الشركات الأجنبية وشركات الصرافة العاملة بالسودان، كما تقرر أيضاً إحتفاظ شركات الصرافة بتأمين لدي بنك السودان المركزي مع توفيق أوضاعها في فترة أقصاها عام من تاريخ المنشور.
- بدأ بنك السودان المركزي جهوده لتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

لكفاية راس المال في العام 2006. وفي إطار تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية خلال العام 2007 تواصلت الجهود لتهيئة البيئة المصرفية وتأهيلها لتطبيق متطلبات هذه المعايير والتي تتمثل في الآتي :

أ/ تكليف البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي خلال زيارتها في مايو 2007 بإعداد دراسة عن موقف تطبيق معايير بازل (II) ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board (IFSB) ووضع مقترحات لتسهيل مهام تطبيقها.

ب/ قام بنك السودان المركزي بتكوين لجنة لمتابعة وتسهيل تطبيق معايير بازل (II) في المصارف السودانية والتي تتكون من ممثلين لبنك السودان المركزي والمصارف التجارية وصندوق ضمان الودائع وأحد بيوت الخبرة في مجال المراجعة، حيث تقوم اللجنة بوضع السياسات والخطط لتسهيل تطبيق معايير بازل (II) .

ج/ تم إعداد دراسة ومسح ميداني لتقييم حجم الفجوة (GAP Analysis) لمتطلبات إدارة المخاطر وذلك في ضوء الاستبيان الذي صممه البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي .

د/ تم عقد ورشة عمل لموظفي المصارف التجارية وموظفي بنك السودان المركزي وذلك بالتنسيق مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 15-17/12/2007 تحت عنوان تسهيل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ،

(Facilitating the Implementation of "IFSB" Standards)

وقد تناولت الورشة متطلبات معيار كفاية راس المال ومعيار الشفافية والإفصاح المالي . هـ/ الإستمرار في بناء قدرات موظفي المصارف التجارية وذلك من خلال مشاركة وحدة المعايير في تنفيذ عدد من ورش العمل ببعض المصارف لشرح متطلبات معايير بازل (II) . تبني بنك السودان المركزي خلال العام 2007 وضع خطة إستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر كآلية لتخفيف حدة الفقر بالبلاد، وذلك بالتعاون والتنسيق مع جهات الإختصاص في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بهذا المجال. وبموجب ذلك تم إنشاء وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في مارس 2007. قامت وحدة التمويل الأصغر بمخاطبة المصارف والمؤسسات المالية بالموافقة على تمويلها بصيغة المشاركة وفقاً للشروط التالية:

أ/ مساهمة المصرف بما لا يقل عن 50% من رأس مال المشاركة لكل مصرف أو مؤسسة.

ب/ تقديم برنامج عمل لتنفيذ مشروعات التمويل الأصغر.

ج/ تقديم الهيكل التنظيمي والإداري لوحدة التمويل الأصغر بالمصرف أو المؤسسة.

د/ تحديد الفروع التي سيتم عبرها تنفيذ مشروعات التمويل الأصغر.

وفقاً للشروط أعلاه فقد تم إختيار سبعة مصارف لتقديم خدمات التمويل الأصغر، بالإضافة الي مؤسسة التنمية الإجتماعية .

- وبالنسبة لموقف التمويل الأصغر في المصارف المختارة بنهاية ديسمبر 2007 فقد بلغ



1.5 مليون جنيهه من إجمالي مبلغ 60 مليون جنيهه الذي تم تخصيصه لتمويل هذا القطاع وهو يمثل مبلغ المشاركة بين هذه المصارف ووحدة التمويل الأصغر. كما أصدر بنك السودان المركزي منشور في أكتوبر 2007 يوجه المصارف العاملة بالبلاد لتفعيل النسبة (12 %) الواردة في سياسة بنك السودان المركزي للعام 2007 والمخصصة لقطاع التمويل الأصغر . كما بدأ في نوفمبر 2007 وضع مسودة لدراسة الضمانات البديلة المصاحبة للتمويل الأصغر.

(2) إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي :

تمكن عدد من المصارف من استيفاء متطلبات توفيق أوضاعها خلال العام 2007. وفيما يختص بتقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف ، فقد تمكنت معظم المصارف وبنسبة 95% ، من رفع رؤوس أموالها إلى 40 مليون جنيهه وفقاً لبرنامج الهيكلية في المرحلة الثانية . كما بدأت مرحلة التقييم والتي بموجبها شكلت التحالفات المصرفية، حيث تم تقسيم المصارف الي ستة مجموعات وترك لها أمر التحول من مجموعة الي أخرى، و استمر تقليص ملكية الدولة في القطاع المصرفي وذلك بالعمل علي خصخصة المصارف الحكومية.

(3) التقنية المصرفية:

في إطار توطين التقنية المصرفية بالدولة ، شهد العام 2007 إكمال تنفيذ مشروعات التقنية المصرفية المستهدفة والتي تمثلت في محول القيود القومي، ونظام المقاصة الإلكترونية ، ونظام الرواجع الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى تنفيذ المشروعات الآتية :-

أ/ المواصفات والمعايير:

تم تحديث المعايير القياسية لأدوات الدفع المصرفية و الترتيب لوضع خطة لإجازة شهادات التقنية والبرمجيات البنكية.

ب/ الحماية والتأمين:

طلبت الخبرات المؤهلة في التأمين و الحماية و التشفير ووضعت خطة لتنفيذ مشروع التشفير القومي.

ج/ معايير لتطوير النظم المصرفية ومراجعة إنفاذها:

تم تحديد المعايير العالمية وبصدد شرائها توطئه لتجهيز قاعدة البيانات.

د/ المقاصة الإلكترونية في الولايات:

تم جمع الإحصائيات من الولايات المختلفة وحصر حجم الشيكات المتداولة و البنية التحتية تمهيداً لإختيار الولاية/المدينة للبدء بالمشروع و قد طرحت الخيارات المتاحة.



رابعاً : سياسات إصدار وإدارة العملة :

في إطار تنفيذ بنك السودان المركزي للبند (14-9) من اتفاقية قسمة الثروة فيما يتعلق بوحدة العملة ودوره في الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي ، تم تصميم وإصدار الجنيه السوداني كعملة وطنية بديلاً للدينار (والعملات الأخرى السارية بالجنوب) ، وبدأت المرحلة الأولى للطرح التلقائي للعملة عبر المصارف في 10/1/2007 وحتى 31/5/2007، تلتها مرحلة الإستبدال المباشر عبر المراكز والتي إستمرت من 1/6/2007 وحتى 30/6/2007 ، اكتملت عملية الاستبدال بالنسبة للعملة الورقية والمعدنية في كافة أنحاء البلاد في 31/8/2007 و 31/12/2007 على التوالي ، حيث أصبح الجنيه السوداني العملة الوحيدة المبرئة للذمة بالسودان.

